

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد تطوان، 06 ذو القعدة 1438هـ الموافق 29 يوليوز 2017م

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،
شعبي العزيز،

وهي مناسبة سنوية، لتجديد روابط تحل اليوم، الذكرى الثامنة عشرة لعيد العرش المجيد، في سياق وطني حافل بالمكاسب والتحديات.
البيعة المتبادلة التي تجمعنا، والوقوف معك، على أحوال الأمة
لا فرق بين. إن المشاريع التنموية والإصلاحات السياسية والمؤسسية، التي نقوم بها، لها هدف واحد، هو خدمة المواطن، أينما كان
الشمال والجنوب، ولا بين الشرق والغرب، ولا بين سكان المدن والقرى
وصحيح أيضا أن العديد من المناطق تحتاج إلى المزيد من الخدمات الاجتماعية. صحيح أن الإمكانيات التي يتوفر عليها المغرب محدودة
وهذا التقدم واضح وملحوس، ويشهد به الجميع، في مختلف المجالات. إلا أن المغرب، والحمد لله، يتطور باستمرار. الأساسية
فيقدر ما يحظى به المغرب من مصداقية، قاريا ودوليا. ولكننا نعيش اليوم، في مفارقات صارخة، من الصعب فهمها، أو القبول بها
بوجود»، بقدر ما تصدمننا الحصيلة والواقع، بنواضع الإنجازات» و«رونو» و«بوينغ» ومن تقدير شركائنا، وثقة كبار المستثمرين، ك
في بعض المجالات الاجتماعية، حتى أصبح من المخجل أن يقال أنها تقع في مغرب اليوم
فإذا كنا قد نجحنا في العديد من المخططات القطاعية، كالزراعة والصناعة والطاقات المتجددة، فإن برامج التنمية البشرية والتربوية،
التي لها تأثير مباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين، لا تشرقنا، وتبقى دون طموحنا
وذلك راجع بالأساس، في الكثير من الميادين، إلى ضعف العمل المشترك، وغياب البعد الوطني والاستراتيجي، والتناظر بدل التناسق
والالتقائية، والتبخيس والتماطل، بدل المبادرة والعمل الملحوس
وتزداد هذه المفارقات حدة، بين القطاع الخاص، الذي يتميز بالنجاعة والتنافسية، بفضل نموذج التسيير القائم على آليات المتابعة
والمراقبة والتحفيز، وبين القطاع العام، وخصوصا الإدارة العمومية، التي تعاني من ضعف الحكامة، ومن قلة المردودية
فالقطاع الخاص يجلب أفضل الأطر المكونة في بلادنا والتي تساهم اليوم في تسيير أكبر الشركات الدولية بالمغرب، والمقاولات
الصغرى والمتوسطة الوطنية
أما الموظفون العموميون، فالعديد منهم لا يتوفرون على ما يكفي من الكفاءة، ولا على الطموح اللازم، ولا تحركهم دأنا روح
المسؤولية
بل إن منهم من يقضون سوى أوقات معدودة، داخل مقر العمل، ويفضلون الانكفاء براتب شهري مضمون، على قلته، بدل الجد
والاجتهاد والارتقاء الاجتماعي
إن من بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحكامة، أو مستوى النجاعة أو جودة
الخدمات، التي تقدمها للمواطنين
وعلى سبيل المثال، فإن المراكز الجهوية للاستثمار تعد، باستثناء مركز أو اثنين، مشكلة وعائقا أمام عملية الاستثمار، عوض أن
تشكل

آلية للتحفيز، ولحل مشاكل المستثمرين، على المستوى الجهوي، دون الحاجة للتنقل إلى الإدارة المركزية
وهو ما ينعكس سلبا على المناطق، التي تعاني من ضعف الاستثمار الخاص، وأحيانا من انعدامه، ومن تدني مردودية القطاع العام،
مما يؤثر على ظروف عيش المواطنين
فالمناطق التي تفتقر لمعظم المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وفرص الشغل، تطرح صعوبات أكبر، وتحتاج إلى المزيد
من تضافر الجهود، لتدارك التأخير والخصاص، لإلحاقها بركب التنمية
وفي المقابل، فإن الجهات التي تعرف نشاطا مكثفا للقطاع الخاص، كالدائر البيضاء والرباط ومراكش وطنجة، تعيش على وقع حركية
اقتصادية قوية، توفر الثروة وفرص الشغل
ولوضع حد لهذا المشكل، فإن العامل والقائد، والمدير والموظف، والمسؤول الجماعي وغيرهم، مطالبون بالعمل، كأطر القطاع الخاص
أو أكثر، وبروح المسؤولية وبطريقة تشرف الإدارة، وتعطي نتائج ملموسة، لأنهم مؤتمنون على مصالح الناس
شعبي العزيز،

إلا أن المشكل يكمن في العقلية التي لم تتغير، وفي القدرة على التنفيذ والإبداع. إن اختيارنا التنمية تبقى عموما صائبة
فالتطور السياسي والتنموي، الذي يعرفه المغرب، لم ينعكس بالإيجاب، على تعامل الأحزاب والمسؤولين السياسيين والإداريين، مع
التطلعات والانشغالات الحقيقية للمغاربة
فعدما تكون النتائج إيجابية، تتسابق الأحزاب والطبقة السياسية والمسؤولون، إلى الواجهة، للاستفادة سياسيا وإعلاميا، من المكاسب

أما عندما لا تسير الأمور كما ينبغي، يتم الاختباء وراء القصر الملكي، وإرجاع كل الأمور إليه وهو ما يجعل المواطنين يشكون لملك البلاد، من الإدارات والمسؤولين الذين يتماطلون في الرد على مطالبهم، ومعالجة ملفاتهم، ويلتمسون منه التدخل لقضاء أغراضهم والواجب يقتضي أن يتلقى المواطنون أجوبة مقتعة، وفي آجال معقولة، عن تساؤلاتهم وشكاياتهم، مع ضرورة شرح الأسباب وتبرير القرارات، ولو بالرفض، الذي لا ينبغي أن يكون دون سند قانوني، وإنما لأنه مخالف للقانون، أو لأنه يجب على المواطن استكمال المساطر الجاري بها العمل.

ما الجدوى من وجود المؤسسات، وإجراء الانتخابات، وتعيين الحكومة والوزراء، وأمام هذا الوضع، فمن حق المواطن أن يتساءل والولاية والعمال، والسفراء والقناصل، إذا كانوا هم في واد، والشعب وهمومه في واد آخر؟ فممارسات بعض المسؤولين المنتخبين، تدفع عددا من المواطنين، وخاصة الشباب، للعزوف عن الانخراط في العمل السياسي، وعن لأنهم بكل بساطة، لا يثقون في الطبقة السياسية، ولأن بعض الفاعلين أفسدوا السياسة، وانحرفوا بها عن المشاركة في الانتخابات جوهرها النبيل.

وإذا أصبح ملك المغرب، غير مقتنع بالطريقة التي تمارس بها السياسة، ولا يثق في عدد من السياسيين، فماذا بقي للشعب؟ فالمغرب له نساؤه ورجاله. إما أن تقوموا بمهامكم كاملة، وإما أن تنسحبوا... كفى، واتقوا الله في وطنكم» لكل هؤلاء أقول «الصادقون».

لأنه نابع من... وأنا أزن كلامي، وأعرف ما أقول. ولكن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، لأن الأمر يتعلق بمصالح الوطن والمواطنين تفكير عميق شعبي العزيز،

إن مسؤولية وشرف خدمة المواطن، تمتد من الاستجابة لمطالبه البسيطة، إلى إنجاز المشاريع، صغيرة كانت، أو متوسطة، أو كبرى. وكما أقول دائما، ليس هناك فرق بين مشاريع صغيرة وأخرى كبيرة، وإنما هناك مشاريع تهدف لتلبية حاجيات المواطنين وبالنسبة فسواء كان المشروع في حي، أو دوار، أو مدينة أو جهة، أو يهتم البلاد كلها، فهو يتوخى نفس الهدف، وهو خدمة المواطن لي، حفر بئر، مثلا، وبناء سد، لهما نفس الأهمية بالنسبة للسكان وما معنى المسؤولية، إذا غاب عن صاحبها أبسط شروطها، وهو الإنصات إلى انشغالات المواطنين؟ أنا لا أفهم كيف يستطيع أي مسؤول، لا يقوم بواجبه، أن يخرج من بيته، ويستقل سيارته، ويقف في الضوء الأحمر، وينظر إلى الناس، دون خجل ولا حياء، وهو يعلم بأنهم يعرفون بأنه ليس له ضمير ألا يخجل هؤلاء من أنفسهم، رغم أنهم يؤدون القسم أمام الله، والوطن، والملك، ولا يقومون بواجبهم؟ ألا يجدر أن تتم محاسبة أو إقالة أي مسؤول، إذا ثبت في حقه تقصير أو إخلال في النهوض بمهامه؟ وهنا أشدد على ضرورة التطبيق الصارم لمقتضيات الفقرة الثانية، من الفصل الأول من الدستور التي تنص على ربط المسؤولية بالمحاسبة

فكما يطبق القانون على جميع المغاربة، يجب أن يطبق أولا على كل المسؤولين بدون. لقد حان الوقت للتفعيل الكامل لهذا المبدأ استثناء

أو تمييز، وكافة مناطق المملكة

إننا في مرحلة جديدة لا فرق فيها بين المسؤول والمواطن في حقوق وواجبات المواطنة، ولا مجال فيها للتهرب من المسؤولية أو الإفلات من العقاب

شعبي العزيز،

كما أؤكد أن الأمر يتعلق بمسؤولية جماعية تهم كل الفاعلين، حكومة.إني ألح هنا، على ضرورة التفعيل الكامل والسليم للدستور وبرلماننا، وأحزابنا، وكافة المؤسسات، كل في مجال اختصاصه

ومن جهة أخرى، عندما يقوم مسؤول بتوقيف أو تعطيل مشروع تنموي أو اجتماعي، لحسابات سياسية أو شخصية، فهذا ليس فقط إخلالا بالواجب، وإنما هو خيانة، لأنه يضر بمصالح المواطنين، ويحرمهم من حقوقهم المشروعة

ومع ذلك يعتقد أنه يستحق منصبا أكبر من منصبه السابق.ومما يثير الاستغراب، أن من بين المسؤولين، من فشل في مهمته فمثل هذه التصرفات والاختلالات، هي التي تزكي الفكرة السائدة لدى عموم المغاربة، بأن التسابق على المناصب، هو بغرض الاستفادة من الربح، واستغلال السلطة والنفوذ

ووجود أمثلة حية على أرض الواقع، يدفع الناس، مع الأسف، إلى الاعتقاد بصحة هذه الأطروحة

غير أن هذا لا ينطبق، والله الحمد، على جميع المسؤولين الإداريين والسياسيين، بل هناك شرفاء صادقون في حبهام لوطنهم، معروفون بالنزاهة والتجرد، والالتزام بخدمة الصالح العام

شعبي العزيز،

لقد أبانت الأحداث، التي تعرفها بعض المناطق، مع الأسف، عن انعدام غير مسبوق لروح المسؤولية فعوض أن يقوم كل طرف بواجبه الوطني والمهني، ويسود التعاون وتضافر الجهود، لحل مشاكل الساكنة، انزلق الوضع بين مختلف الفاعلين، إلى تقاذف المسؤولية، وحضرت الحسابات السياسية الضيقة، وغاب الوطن، وضاعت مصالح المواطنين إن بعض الأحزاب تعتقد أن عملها يقتصر فقط على عقد مؤتمراتها، واجتماع مكاتبها السياسية ولجاتها التنفيذية، أو خلال الحملات الانتخابية

وهذا شيء غير مقبول، من هيئات مهمتها. أما عندما يتعلق الأمر بالتواصل مع المواطنين، وحل مشاكلهم، فلا دور ولا وجود لها ولم يخطر لي على البال، أن يصل الصراع الحزبي، وتصفية الحسابات السياسية، إلى تمثيل وتأطير المواطنين، وخدمة مصالحهم حد الإضرار بمصالح المواطنين

108

فتدبير الشأن العام، ينبغي أن يظل بعيدا عن المصالح الشخصية والحزبية، وعن الخطابات الشعبوية، وعن استعمال بعض المصطلحات الغريبة، التي تسيء للعمل السياسي

الإ أننا لاحظنا تفضيل أغلب الفاعلين، لمنطق الربح والخسارة، للحفاظ على رصيدهم السياسي أو تعزيره على حساب الوطن، وتفاهم الأوضاع

إن تراجع الأحزاب السياسية وممثليها، عن القيام بدورها، عن قصد وسبق إصرار أحيانا، وبسبب انعدام المصداقية والغيرة الوطنية أحيانا أخرى قد زاد من تأزيم الأوضاع

وأمام هذا الفراغ المؤسف والخطير، وجدت القوات العمومية نفسها وجها لوجه مع الساكنة، فتحملت مسؤوليتها بكل شجاعة وصبر، وهنا أقصد الحسيمة، رغم أن ما وقع يمكن أن ينطبق على أي وضبط للنفس، والتزام بالقانون في الحفاظ على الأمن والاستقرار منطقة

أخرى

وذلك عكس ما يدعيه البعض من لجوء إلى ما يسمونه بالمقاربة الأمنية، وكأن المغرب فوق بركان، وأن كل بيت وكل مواطن له شرطي يراقبه

وهذا غير صحيح تماما. بل هناك من يقول بوجود تيار متشدد، وآخر معتدل، يختلفان بشأن طريقة التعامل مع هذه الأحداث. والحقيقة أن هناك توجهها واحدا، والتزاما ثابتا، هو تطبيق القانون، واحترام المؤسسات، وضمن أمن المواطنين وصيانة ممتلكاتهم. ويعرف المغاربة بأن أصحاب هذه الأطروحة المتجاوزة يستغلونها كرسيد للاستنزاق، وكلامهم ليست له أي مصداقية

...وكان الأمن هو المسؤول عن تسيير البلاد، ويتحكم في الوزراء والمسؤولين، وهو أيضا الذي يحدد الأسعار، الخ في حين أن رجال الأمن يقدمون تضحيات كبيرة، ويعملون ليلا ونهارا، وفي ظروف صعبة، من أجل القيام بواجبهم في حماية أمن الوطن واستقراره، داخليا وخارجيا، والسهر على راحة وطمأنينة المواطنين وسلامتهم

إذا كان بعض العدميين لا يريدون: ومن حق المغاربة، بل من واجبهم، أن يفتخروا بأمنهم، وهنا أقولها بدون تردد أو مركب نقص الاعتراف بذلك، أو يرفضون قول الحقيقة، فهذا مشكل يخصهم وحدهم

شعبي العزيز،

إلا أنه يبقى في معظمه حبرا على ورق، والمشكل يكمن في التطبيق. إن النموذج المؤسسي المغربي من الأنظمة السياسية المتقدمة. وإني أحرص كل الحرص على احترام اختصاصات المؤسسات، وفصل السلط. على أرض الواقع

ولكن إذا تخلف المسؤولون عن القيام بواجبهم، وتركوا قضايا الوطن والمواطنين عرضة للضياع، فإن مهامهم الدستورية تلزمني بضمان أمن البلاد واستقرارها، وصيانة مصالح الناس وحقوقهم وحررياتهم

فالدستور والقانون. ولن نسمح بأي عرقلة لعمل المؤسسات. وفي نفس الوقت، فإننا لن نقبل بأي تراجع عن المكاسب الديمقراطية. واضحان، والاختصاصات لا تحتاج إلى تأويل

يمنعوني من القيام» وعوض أن يبرر عجزه بترديد أسطوانة. وعلى كل مسؤول أن يمارس صلاحياته دون انتظار الإذن من أحد. بعملتي»، فالأجدر به أن يقدم استقالته، التي لا يمنعه منها أحد

فالمغرب يجب أن يبقى فوق الجميع، فوق الأحزاب، وفوق الانتخابات، وفوق المناصب الإدارية شعبي العزيز،

إني أعتز بخدمتك حتى آخر رمق، لأنني تربييت على حب الوطن، وعلى خدمة أبنائه

وأعاهدك الله، على مواصلة العمل الصادق، وعلى التجاوب مع مطالبك، ولتحقيق تطلعاتك

لأنه لا يمكن لي. واسمح لي أن أعبر لك عن صادق شعوري، وكل ما يخالج صدري، بعد ثمانية عشرة سنة، من تحمل أمانة قيادتك ومن واجبي أن أقول لك الحقيقة، وإلا ساكون مخطئا في حقلك. أن أخفي عنك بعض المسائل، التي تعرفها حق المعرفة

وبطبيعة ستلاحظ شعبي العزيز، أنني لم أتحدث عن قضية وحدتنا الترابية، ولا عن إفريقيا، أو غيرها من مواضيع السياسة الخارجية الحال، فقضية الصحراء المغربية لا نقاش فيها، وتظل في صدارة الأسبقيات

مسيرة التنمية البشرية والاجتماعية والمساواة. إلا أن ما نعمل على تحقيقه اليوم، في جميع جهات المغرب، هو مسيرتك الجديدة والعدالة

إننا نستطيع أن نضع أنجع. الاجتماعية، التي تهم جميع المغاربة، إذ لا يمكن أن نقوم بمسيرة في منطقة من المناطق دون أخرى نموذج

:إلا أنه يتموي، وأحسن المخططات والاستراتيجيات بدون تغيير العقلية،-

وبدون توفر الإدارة على أفضل الأطر،-

وبدون اختيار الأحزاب السياسية لأحسن النخب المؤهلة لتدبير الشأن العام،-

.وفي غياب روح المسؤولية، والالتزام الوطني، فإننا لن نحقق ما ننشده لجميع المغاربة، من عيش حر كريم-

فأنت تعرف أنني واقعي، وأقول الحقيقة، ولو...أنا لا أريد، شعبي العزيز، أن تظن بعد الاستماع إلى هذا الخطاب بأنني متشائم، أبدا والتشاؤم هو انعدام الإرادة، وغياب الآفاق والنظرة الحقيقية للواقع. كانت قاسية

والمغرب.إننا نعرف من نحن، وإلى أين نسير. ولكننا، والحمد لله، نتوفر على إرادة قوية وصادقة، وعلى رؤية واضحة وبعيدة المدى

وها نحن اليوم، نقطع معا، والحمد لله استطاع عبر تاريخه العريق تجاوز مختلف الصعاب بفضل التلاحم القوي بين العرش والشعب

.خطوات متقدمة في مختلف المجالات، ونتطلع بثقة وعزم، إلى تحقيق المزيد من المكاسب والإنجازات

.صدق الله العظيم «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»:قال تعالى

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته